



التاريخ: 2015/10/04

رقم إشاري: 0004/015

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صحفي عاجل وهام

بشأن تعذيب مواطنين ليبيين بدولة الإمارات وتفاعس السفير الليبي بأبوظبي عن أداء واجبه

تجاههم.

إن عوائل رجال الأعمال الليبيين المعتقلين الليبيين بدولة الإمارات العربية المتحدة، تعبر عن صدمتها من التقارير التي احتوت على معلومات مؤكدة، عن تعذيب أبنائنا في سجون الإمارات.

لقد اطلع ممثلو هذه العائلات على التقارير أثناء زيارتهم لعدد من منظمات حقوق الإنسان، ومقر الأمم المتحدة، وعدد من النشطاء والمحامين، بكل من جنيف ولندن، وعبروا عن استيائهم البالغ مما حوته هذه التقارير.

هذه التقارير تتحدث عن قيام جهاز أمن الدولة الإماراتي، الذي يعمل خارج القانون ودون أي رقابة ولا محاسبة، بارتكاب جرائم تعذيب بحق المواطنين الليبيين، حيث أخضعوا لطرق تعذيب ممنهجة وتعرضوا لأكثر من عشرين نوعاً من التعذيب الجسدي والنفسي، مما ترك آثاره على أجسادهم ونفسياتهم، حيث تأكد لدى الرابطة أن أحد هؤلاء المعتقلين قد يتعرض للشلل وأن آخر قد تبت ساقه من جراء هذا التعذيب و يعاني البعض الآخر من مشاكل صحية قد تعرض حياتهم للخطر.

أسوأ ما حوته هذه التقارير المؤكدة استهزاء المحققين الإماراتيين بالشعب الليبي، ووصفه بأبشع الأوصاف، مما شكل ضغطاً نفسياً كبيراً على هؤلاء المعتقلين. وهذا يتطابق مع ما صرح به أحد رجال الأعمال المفرج عنهم، حين قال إن الإهانة التي تفوه بها المحققون الإماراتيون في حق الشعب الليبي، مدته بقوة نفسية كبيرة وشعر حينها أنه يدافع عن بلده وشعبه.

وَمِمَّا ضاعف من معاناة هذه العوائل أن سفير ليبيا بالإمارات "عارف علي النايض" لم يقيم بزيارة هؤلاء المعتقلين إلا بعد أن أبدت منظمة العفو الدولية، عبر أحد كبار باحثيها، دورري دايك، استغرابها الشديد من عدم قيام هذا الدبلوماسي بزيارتهم. مما شكل ضغطاً على السفير وقام إثر ذلك بزيارة يتيمة بعد مرور أكثر من تسعة أشهر على اعتقالهم.

الأمر من تفاعس السفير عن تقديم الدعم القنصلي لمواطنيه، أنه عَلمَ خلال هذه الزيارة، بأن المواطنين الليبيين قد تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب والإهانة وشاهد بأمر عينيه آثار هذا التعذيب وتستر عليه. وكان هذا الدبلوماسي على علم أيضاً، بأن أحد هؤلاء المعتقلين الأبرياء قد يفقد ساقه نتيجة التعذيب الذي تعرض له. كل ذلك ولم نسمع لهذا السفير أي إدانة لهذه الجرائم التي ارتكبتها جهاز أمن الدولة الإماراتي، ولم ينبس ببنت شفة، ولم يعلم عوائلهم بحالتهم الصحية ولا بالتعذيب وتجاهل معاناة هؤلاء المواطنين



ولم يتم بتقديم الحماية اللازمة لهم، مما قد يُعد مخالفة صريحة لمعاهدة فيينا التي تطالب الدول بحماية مواطنيها وتقديم الدعم القنصلي لهم.

وفي الوقت الذي تؤكد الرابطة على الحق القانوني لهذه العوائل بملاحقة كل من تورط في جريمة تعذيب أبنائهم أو تستر على هذه الجرائم التي لا تسقط بالتقادم، فإنها تطالب في الوقت ذاته السلطات المعنية بدولة الإمارات بعرض المجني عليهم على الطبيب الشرعي والتحقيق في هذا الجرائم وتقديم الجناة للمحاكمة.

كما تؤكد الرابطة بأنه لا توجد أي أرضية قانونية لاستمرار احتجازهم حيث أن جهاز أمن الدولة قام ب:

· خطفهم بدون أي سند قانوني.

· تفتيش بيوتهم ومكاتبهم بدون أي أمر النيابة.

· لم يتم مواجهتهم بأي تهم أثناء خطفهم.

· حجزهم قسريا لمدة وصلت أحيانا سبعة أشهر في سجون سرية، بمعزل عن العالم الخارجي، وخارج إطار القانون والدستور الإماراتي الذي يجرم مثل هذه الأفعال.

· تعذيبهم بوسائل بشعة من ضرب وحرمان من النوم والتحقيق طوال الأربعة وعشرين ساعة، ونزع أظافر وكسر الأسنان وبل ملابسهم بالماء ووضعهم أمام المكيف والصعق بالكهرباء ووضع الحشرات على الجسم، واستخدام حلبة الملاكمة بوجود أكثر من عشرين شخص يضربون المعتقل في نفس الوقت، ووضعهم في أحواض مكهربة وتعليقهم من الأيدي ومن الأرجل وتعريضهم ووضعهم في أوضاع لا أخلاقية وتهديدتهم بهتك أعراضهم وأعراض زوجاتهم وبناتهم وغيرها من وسائل التعذيب الجسدي والنفسي.

· عدم تمكين محامهم من الاطلاع على الملف القانوني ولا على سبب اعتقالهم.

· عدم تمكينهم من حقوقهم التي كفلها القانون الإماراتي ناهيك عن القانون الدولي.

وإذ تؤكد الرابطة على براءة رجال الأعمال الليبيين وأنه ليس لديهم أي انتماء لأي حزب سياسي أو لأي جماعة دينية وأنهم لم يرتكبوا أي مخالفة قانونية على الأراضي الإماراتية فإنها في الوقت ذاته تؤكد، كما العديد من المنظمات الدولية، أن سبب الاعتقال يرجع إلى النزاع بين الأطراف في ليبيا، وأن اعتقالهم كان بغرض الحصول على معلومات تخص الشأن الليبي الداخلي.

لذا فإن الرابطة الليبية لضحايا التعذيب والإخفاء القسري، تطالب السلطات الإماراتية بالإفراج الفوري عن رجال الأعمال الليبيين، وتعويضهم عما لحق بهم من أضرار، وأن قفل هذا الملف يخدم العلاقات الثنائية بين البلدين، ويطوي صفحة مظلمة من سجل الاعتداء على حقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة.



وفي الوقت التي تشكر فيه الرابطة مساندة السلطات الليبية لأسر المعتقلين، نطالبها بالتحقيق مع السفير الليبي ومحاسبته على تقاعسه في حماية المواطن الليبي وفشله في أداء مهامه وتستره على أفعال جهاز الأمن الداخلي الإماراتي وعدم إبلاغه لعوائل المجني عليه بجرائم التعذيب وفشله في تأمين الرعاية الصحية اللازمة لهم وانتهاكه لمعاهدة فيينا سالفة الذكر.

ولا يفوت الرابطة أن تطالب كل أبناء الشعب الليبي، على اختلاف مشاربهم، أن يتعاطفوا مع قضية أبناءهم المجني عليهم، والذين ارتكبت بحقهم جرائم بشعة، وتعرضوا لأبشع أنواع التعذيب والظلم والإهانة والاستهزاء ببلدهم وشعبهم من دولة كان من المفترض أنها دولة شقيقة.

الرابطة الليبية لضحايا التعذيب والإخفاء القسري بدولة الإمارات

طرابلس - لندن - جنيف

04 أكتوبر 2015

